

Distr.
GENERAL

A/53/466
7 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون

بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢٠ (أ) و (ب) و ٢٤
و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٦١
و ٩١ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و ٩٢ (ب) و ٩٣ (أ)
و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و ٩٤ (أ) و (ب) و (ج)
و (د) و (هـ) و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١١٢
و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الوثيقة التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة
في حالات الطوارئ؛ تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى
البلدان أو المناطق

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في
التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها
في استعراض منتصف المدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية؛ تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛ السلع الأساسية؛ أزمة الديون الخارجية والتنمية

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعتمدة بتوافق الآراء بشأن التنمية

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج العمل الدولي للسكان والتنمية

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

اتفاقية التنوع البيولوجي

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة
عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين
البلدان النامية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية
في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة ال ٧٧ والصين، المعتمد بمناسبة
الاجتماع السنوي الثاني والعشرين لوزراء خارجية دول مجموعة ال ٧٧ المعقود في مقر الأمم المتحدة في
نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وبالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، أكون ممثنا لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم
هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢٠ (أ)
و (ب) و ٢٤ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٥١ و ٥٦ و ٥٨ و ٦١ و ٩١ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و ٩٢ (ب) و ٩٣
(أ) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و ٩٤ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١١٢
و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥.

(توقيع) مكارم ويبسونو

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا

لدى الأمم المتحدة

ورئيس مجموعة ال ٧٧

المرفق

إعلان وزاري

١ - عقد الاجتماع السنوي الثاني والعشرون لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢ - ورحب الوزراء بقبول تركمانستان كعضو كامل العضوية في مجموعة ال ٧٧.

٣ - وعالج الوزراء المسائل التي تهم مجموعة ال ٧٧ وتشمل مجالات مثل الحالة الاقتصادية العالمية، والعولمة وتحرير التجارة والتنمية، والتعاون الاقتصادي الدولي، وتجديد الحوار، والقضاء على الفقر، وتمويل التنمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الخارجية للبلدان النامية، والائتمانات الصغيرة، والتجارة الدولية، والتصنيع، وإصلاح الأمم المتحدة، وحساب التنمية والبيئة والتنمية، والموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأقل البلدان نمواً، والحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، والحالة الحرجة في الشرق الأوسط، وحالة الأمم المتحدة المالية والإدارية والمتعلقة بمسائل الميزانية، والتعاون بين بلدان الجنوب.

الحالة الاقتصادية العالمية

٤ - أشار الوزراء إلى أنه رغم أن زخم التنمية لا يزال مستمرا في بعض الاقتصادات في عدد من المناطق، فإن كثيرا من البلدان تعاني من تباطؤ زخم، بينما غرقت بلدان أخرى في أزمة اقتصادية مدمرة وانكماش شديد تكتنفه احتمالات كئيبة فيما يتعلق بالمستقبل القريب؛ وأدى هذا إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، بينما انحدرت أفقر الفئات وأكثرها ضعفا في البلدان النامية إلى فقر مدقع وعوز، مما فرض ضغوطا غير محتملة على نسيجها السياسي والاجتماعي؛ وفي الوقت نفسه، استمرت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في الاتساع. وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية وأكدوا إلحاح وأهمية تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ودعم البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة.

العولمة وتحرير التجارة

٥ - أكد الوزراء أن عملية العولمة والتحرير تجلب مخاطر وتحديات خطيرة كما تجلب فرصا أيضا، الأمر الذي يؤثر على جميع البلدان تقريبا ولكن بطرق غير متساوية. وأعرب الوزراء عن قلقهم من أن البلدان النامية لا تزال معرضة في عملية العولمة لخطر الصدمات الاقتصادية الخارجية ولا تتمتع بقدرة تنافسية تكفي لتمكينها من إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. ونظرا لإمكاناتها المحدودة للغاية في الوصول إلى الأسواق والموارد المالية والتكنولوجية، اختنق نموها الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تزايد تهيمش البلدان النامية التي كان يتعين أن تتمكن عن طريق عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية من الحصول على تعويض عن حرمانها. ويقر الوزراء بأنه لضمان أن تخدم العولمة والتحرير لاحتياجاتهم الإنمائية للبلدان النامية، فيتعين عليها أن تهين نفسها لكي تستفيد من هذه الفرص وأن تحدد استراتيجياتها بحيث تقاوم

الأثر السلبي للعولمة عن طريق صياغة برنامج قابل للتنفيذ وإيجابي يهدف إلى ضمان أن تؤدي العولمة إلى تعزيز المساواة والفائدة للجميع. وأشار الوزراء إلى ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة لتقليل الآثار الضارة لجميع جوانب العولمة بالنسبة للبلدان النامية.

٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن كثيرا من البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا، وأقل البلدان نموا لا تزال تقف على هامش عملية العولمة ومن ثم فإنها غير قادرة على استخلاص فوائد من هذه العملية، وحث الوزراء المجتمع الدولي على تعزيز إجراءاته الرامية إلى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٧ - ويسلم الوزراء بالمخاطر الشديدة المرتبطة بالعولمة ومن أمثلتها الأزمة الاقتصادية والاضطراب المالي الذي أصاب كثير من البلدان في مناطق مختلفة. وأصبحت الاقتصادات المتأثرة بالشلل من جراء الصدمات المالية والاقتصادية الناجمة عن عوامل من بينها تقلب تدفق رأس المال في الأجل القصير والاتجار غير المسؤول المتسم بطابع المضاربة في العملات وتحرك مبالغ ضخمة من رأس المال إلى البلدان وخارجها بسرعة مذهلة. وأشار الوزراء إلى أن الأزمة تنتشر خارج نطاق منطقة واحدة وهناك خطر حقيقي في أن تتسبب في انكماش عالمي بل وحتى في كساد. واعترف الوزراء كذلك بأن هذه الأزمة ينبغي أن تكون بمثابة تحذير لجميع البلدان، وتحذير بالنسبة لمعظم البلدان النامية، من أن المخاطر الكامنة في العولمة قد تكون أكبر في بعض الأحيان من فوائدها. وينبغي تحليل الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأخيرة بعناية والاستفادة منها في تعزيز الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع أي أزمات في المستقبل. وأكد الوزراء لذلك ضرورة تعزيز النظام المالي الدولي واتخاذ تدابير عالمية مناسبة لتقليل الخطر المنهجي المرتبط بالعولمة وخاصة في السوق المالي وسوق رأس المال.

٨ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم الشديد للجهود التي بذلتها الدول المتأثرة بالأزمة من أجل تقليل أثرها الاجتماعي وخاصة على الفئات الضعيفة والأشد تأثرا في المجتمع. وطلبوا إلى المجتمع الدولي أن يبذل أقصى ما في وسعه للمساعدة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد.

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٩ - أكد الوزراء ضرورة تجديد وتعزيز إجراء حوار له مغزى بين الشمال والجنوب بشأن التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتقوض بشكل مطرد الدعامتان الأساسيتان للتعاون الدولي، وهما التضامن على النحو الذي تحدده الأوامر الأخلاقية وتقاسم الخبرات من ناحية، والمنطق النفعي لتعدد الأطراف من ناحية أخرى وذلك نظرا لأن قوى السوق أصبحت القوة الدافعة الأساسية كما أن المنافسة الجائرة أصبحت السمة المميزة للنظام الاقتصادي الناشئ. وفشلت المحاولات الرامية إلى إنعاش الحوار على مدى السنوات الماضية لتحديد برنامج تطلعي أو لتعبئة الإرادة السياسية للبلدان المتقدمة النمو لكي تفي بالتزاماتها السابقة فضلا عن الحديثة. ونتيجة لذلك، تتسم الحالة الحالية بعدم الاعتراف بشيوع المصالح الاقتصادية وتدني مرتبة التعاون الدولي في وقت كان ينبغي التأكيد فيه على أهميته.

١٠ - ودعا الوزراء إلى المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في عملية صنع القرارات وتحديد المعايير وفي حل المشاكل الاقتصادية العالمية عن طريق تدعيم تعددية الأطراف وتعزيز النمو المنصف للاقتصاد العالمي. وأكدوا أن العولمة والتحرير المتزايدين للاقتصاد العالمي يتطلبان وجود آلية منصفة وفعالة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي المتعدد الأطراف والتي ينبغي أن تتيح قدرا أكبر من المشاركة للبلدان النامية وتأخذ في الاعتبار احتياجاتها وشواغلها. وأكدوا على الضرورة الملحة لأداء الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية في مسائل التنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية.

١١ - وعبر الوزراء عن احتياج بعض البلدان النامية بشكل ماس إلى الإلغاء الفوري للقوانين والأنظمة التي لها آثار ضارة تجاوز الحدود الإقليمية، والأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية ومن بينها الجزاءات الأحادية الجانب المتخذة ضد البلدان النامية. وأكدوا أن هذه الإجراءات تقوض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن بينها المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية بل وتعرض بشدة أيضا للخطر حرية التجارة والاستثمار المنصوص عليها هي الأخرى في كثير من الصكوك القانونية الدولية ومن بينها المبادئ المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

١٢ - وأعرب أيضا الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تأثير الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين والقدرات الإنمائية في البلدان المستهدفة، وحثوا لذلك المجتمع الدولي على استنفاد جميع الطرق السلمية قبل اللجوء إلى الجزاءات التي لا ينبغي النظر فيها إلا كملاذ أخير. وإذا لزم الأمر، فيجب ألا تتقرر هذه الجزاءات إلا على نحو يتمشى بشكل صارم مع ميثاق الأمم المتحدة وأن تحدد لها أهداف واضحة وإطار زمني واضح وتكفل الاستعراض الدوري، وتتضمن شروط محددة فيما يتصل برفعها، وألا تستخدم على الإطلاق كوسيلة للعقاب أو للقصاص من نواحي أخرى.

١٣ - وأشار الوزراء إلى الفقرة ١٧٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في دوربان بجنوب أفريقيا التي جرى الإعراب فيها عن القلق البالغ إزاء الهجوم الجوي الذي تعرض له مصنع الشفاء للأدوية في السودان في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. وأقروا بأن هذا العمل يمكن أن يكون له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني.

١٤ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للمشاكل والاحتياجات الإنمائية للبلدان غير الساحلية وتقديم الدعم إليها، لا سيما من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لتمكين هذه البلدان من المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية اللذين يتحركان سريعا صوب العولمة. وأكدوا أيضا أن البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة وأن جهودها الرامية إلى بناء وصيانة وتحسين هياكل أساسية صالحة من أجل تعزيز التجارة والاستثمار في منطقة كل منها، تحتاج أيضا إلى دعم من المجتمع الدولي.

١٥ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء تضاؤل التعاون الإنمائي، وأشاروا إلى ضرورة إنعاش هذا التعاون من أجل معالجة الاحتياجات الجديدة للبلدان النامية في سياق ظاهرة العولمة الجديدة وفي ظل تحرير التجارة.

وفي هذا الصدد، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم بشروط تساهلية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، ونقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتفضيلية، لا تزال تعد أشكالاً صالحة لهذا التعاون وذات أهمية حاسمة إذا كان للبلدان النامية أن تفلح في جهودها من أجل القضاء على الفقر والتعجيل بالنمو الاقتصادي على نحو مستدام، بما في ذلك إحراز تقدم في القطاعات الاجتماعية وحماية البيئة. ولاحظوا، في هذا السياق، الترابط الوثيق بين رخاء كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وما تتمتع به البلدان النامية من إمكانيات كقوى دافعة للنمو. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على القيام بالاستثمارات اللازمة من أجل إطلاق هذه الإمكانيات.

١٦ - وكرر الوزراء اعترافهم بالدور الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه المحفل الرئيسي للأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المتصلة بها في مجالات التجارة والمالية والاستثمار والتنمية المستدامة. وأكدوا على أهمية تعزيز قدرة الأونكتاد في مجال تحليل الاقتصادات الكلية، وبناء توافق الآراء، وتقديم المساعدة التقنية، وفي دعم البلدان النامية في أعمالها التحضيرية للمفاوضات الجارية والمقبلة المتعلقة بالتجارة. وفي هذا السياق، اعترف الوزراء بأهمية دورة الأونكتاد العاشرة، التي ستعقد في تايلند في عام ٢٠٠٠، باعتبارها فرصة لمواجهة التحديات الإنمائية والاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية على نحو يكفل تحقيق النمو المنصف على الصعيد الدولي. كما أعادوا تأكيد ولاية مركز التجارة الدولية وشددوا على إجراء إصلاح أساسي لترتيباته الحالية المتعلقة بالميزانية والإدارة، وأكدوا أهمية دور الأونكتاد في هذا الصدد.

تجديد الحوار

١٧ - لاحظ الوزراء مع الارتياح انعقاد أول دورة للحوار الرفيع المستوى حول موضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وآثارهما المتعلقة بالسياسة يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. واتفق الوزراء على أن الحوار الرفيع المستوى الذي استغرق يومين أسهم في زيادة الوعي والفهم إزاء قضايا العولمة، وأعربوا عن أملهم في أن يمهد السبيل لمزيد من النظر في هذه القضايا لغرض وضع الطرائق للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للعولمة وتحقيق أقصى استفادة منها بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الحوار يمكن أن يشكل محفلاً مفيداً لمناقشة القضايا العالمية الناشئة من أجل تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة الحقيقية. وفي هذا السياق، أوصوا بأن يعقد الحوار الرفيع المستوى مرة كل عامين حول موضوع يتم البت فيه عن طريق المشاورات الحكومية الدولية قبل عام واحد من إجراء الحوار.

القضاء على الفقر

١٨ - أشار الوزراء إلى إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)" بهدف القضاء على الفقر المدقع وتخفيف حدة الفقر عموماً بدرجة ملموسة عن طريق الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي. وأيدوا كذلك اعتراف الجمعية العامة بأن القضاء على الفقر هو ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية جمعاء. بيد أن الوزراء أعربوا عن قلقهم من أنه بعد مرور عامين من العقد لا يزال معدل انتشار الفقر عالياً في العالم دونما انخفاض، وأن المكاسب التي

تحققت في مجال القضاء على الفقر أصابها الانتكاس في بعض الحالات، وتعرض لتهديد خطير في حالات كثيرة أخرى.

١٩ - وأعاد الوزراء تأكيد التزام بلدانهم بالقضاء على الفقر ورفع مستوى معيشة سكانها. وأكد الوزراء أهمية تسخير الإمكانيات الإنمائية للعولمة وتحرير التجارة لغرض الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. ودعوا إلى قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة ومتضافرة لمساعدة البلدان النامية في ما تبذله من جهود للتخفيف من حدة الفقر عالميا خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر.

٢٠ - ودعوا أيضا إلى إجراء استعراض لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، بما في ذلك إجراء تحليل للعقبات والثغرات التي تواجه البلدان النامية في مجال القضاء على الفقر لغرض وضع تدابير ملموسة لتذليل هذه العقبات.

تمويل التنمية

٢١ - شدد الوزراء على الدور الهام لتمويل التنمية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وأكدوا أن الافتقار الحالي إلى الموارد المالية الكافية من أجل التنمية يشكل أشد العقبات إضعافا للتنمية. ولذلك أكد الوزراء أهمية تناول مختلف المسائل المتعلقة بتمويل التنمية بصورة أكثر صراحة بهدف وضع نهج شامل لتنشيط التعاون الإنمائي الدولي. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية أصبح مسألة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء على ضرورة الاتفاق على نطاق وجدول أعمال المؤتمر أثناء دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين، وعلى أن تتخذ مجموعة الـ ٧٧ الخطوات الملزمة من أجل إعداد موقف مشترك في هذا الصدد.

٢٢ - ودعا الوزراء إلى إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٩/٥٢، خلال دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين. وأشاروا إلى ضرورة أن تشرع البلدان النامية في العمل بشأن وضع موقف مشترك إزاء قضايا من قبل كفاية الموارد المالية من أجل التنمية وإمكانية التنبؤ بها، وتأمين تدفقات هذه الموارد وزيادتها بصورة فعلية من أجل الوفاء باحتياجاتها الآخذة في الاتساع. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة لزيادة السيولة المالية الدولية عن طريق تخصيص حقوق السحب الخاصة وتوسيع قاعدة موارد مؤسسات بريتون وودز، والنظر في تخفيف عبء الدين، والمسائل النظامية، وتنظيم أسواق رؤوس الأموال الدولية سواء على مستوى الدائنين أو المقترضين، والحد من ضغوط المضاربة، ووضع معايير أكثر موضوعية لكي تسير على هديها الوكالات الخاصة لتقدير الأهلية الائتمانية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٣ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد مصدرا خارجيا رئيسيا لتمويل التنمية وأحد المدخلات الحاسمة لتنمية قطاعات الهياكل الأساسية والقطاعات الاجتماعية في البلدان النامية حيثما تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إما غير كافية أو غير متاحة أصلا. وحث الوزراء بقوة على عكس اتجاه هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية كما حثوا على الامتثال لهدف

المساعدة الإنمائية المتفق عليه دولياً والذي تبلغ نسبته ٠,٧ في المائة، وعلى الوفاء بالتزامات بتوفير موارد جديدة وإضافية. وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة في حدود الهدف الحالي لنتائجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً طبقاً لإعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً لإتاحة فرصة حقيقية لها لبناء قدراتها من أجل الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي.

الديون الخارجية للبلدان النامية

٢٤ - أكد الوزراء أن مشكلة الدين الخارجي الطويلة الأمد بما لها من آثار موهنة لا تزال تشكل عاملاً رئيسياً في استنزاف الموارد المخصصة للتنمية. ولا يزال أكثر من نصف البلدان النامية يروح تحت نير أعباء الدين الباهظة التي تعوق نموها الاقتصادي المستدام وتنميتها المستدامة. ولاحظ الوزراء أن الاضطراب المالي الحالي في بعض أنحاء العالم قد زاد مشاكل المديونية الخارجية سوءاً بالنسبة لبعض هذه البلدان. ولاحظ الوزراء أيضاً مع القلق أن تنفيذ مبادرة الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد تعرقل بسبب عدم تأمين الموارد الكافية لتنفيذ هذه المبادرة، ولذلك طالبوا المجتمع الدولي بالعمل على استكشاف طرق ووسائل الإسراع بتنفيذها. وأكد الوزراء على ضرورة أن تكون معايير الاستحقاق مرنة وشاملة.

٢٥ - ولاحظ الوزراء أن البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على السواء التي تعاني بالمثل من مشاكل المديونية تتطلب أيضاً مبادرات جديدة لتيسير تنميتها. وفي حين ساعد عدد من التدابير والسياسات التي اعتمدت في الماضي، بما في ذلك إعادة جدولة الديون، في تخفيف حدة الحالة بصورة آنية، فإنها لم تسفر عن حل دائم. ومن ثم، ففي أي مناقشة بشأن الديون، ينبغي أن ينظر بصورة جديدة في ترتيبات "نهائية وقاطعة" فيما يتعلق بسياسات تخفيض الديون من أجل الإسراع بالإفراج عن الموارد المالية من أجل التنمية.

٢٦ - وحث الوزراء أيضاً على تكثيف التدابير المتعلقة بتحويل الديون بهدف تعزيز الاستثمارات الإنمائية وفقاً لأولويات البلدان النامية واحتياجاتها.

الائتمانات الصغيرة

٢٧ - رحب الوزراء بنتائج مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، المعقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ الذي أعلن، من خلال الإعلان وخطة العمل الصادرين عنه بدء حملة عالمية للوصول بحلول عام ٢٠٠٥، إلى ١٠٠ مليون من أفقر الأسر في العالم، لا سيما نساء تلك الأسر، عن طريق توفير الائتمانات لمزاولة الأعمال الحرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى، واعترف الوزراء بأن برامج الائتمانات الصغيرة، من خلال قيامها بتوفير فرص الحصول على رؤوس الأموال الصغيرة للأشخاص الذين يعيشون في حالات من الفقر في كثير من البلدان، أدت إلى زيادة مشاركتهم في العمليات الاقتصادية والسياسية الرئيسية في مجتمعاتهم. واعترفوا كذلك بأن برامج الائتمانات الصغيرة، بالإضافة إلى ما تقوم به من دور في القضاء على الفقر، شكلت أيضاً أحد العوامل التي ساهمت في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية عن طريق تمكين المرأة من بلوغ وضع أفضل من حيث العدالة الاجتماعية. وحث الوزراء على

إنشاء مؤسسات جديدة للقروض الصغيرة وعلى تعزيز وتوسيع المؤسسات القائمة بحيث يتم توسيع نطاق فرص وصول الائتمانات إلى أكبر عدد من الناس الذين يعيشون حالياً في حالة من الفقر، وعلى التعجيل بإحراز تقدم نحو بلوغ الهدف الذي توخاه مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة.

التجارة الدولية

٢٨ - أكد الوزراء الحاجة الماسة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف وعادل وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به ويكون من شأنه تعزيز فرص التجارة والتنمية أمام البلدان النامية وتيسير زيادة مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، حثوا البلدان المتقدمة النمو على تجنب النزاعات الحمائية بجميع أشكالها وتنفيذ تدابير دولية لتحرير التجارة باعتبار أن ذلك خطوة ضرورية نحو إنشاء نظام تجاري دولي عادل ومنصف. وشدد الوزراء على أن إصلاح السياسات التجارية الجاري في البلدان النامية يمكن أن يتعرض للإحباط ما لم تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير إيجابية للتكيف الهيكلي تتيح للبلدان النامية إمكانيات أكبر في مجال التصدير. وفي هذا السياق، أوضح الوزراء ضرورة دعم البلدان النامية في تنفيذ مختلف الاتفاقات المتصلة بالتجارة والتنمية.

٢٩ - ولاحظ الوزراء أن جولة أوروغواي ومنظمة التجارة العالمية، وإن كانا قد حققا بعض التقدم نحو إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، فإنهما لم يحققا الفائدة المرجوة، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية من حيث الصادرات. ولذلك، فإن التحديات التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف تتوقف على ما إذا كان بوسع البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بصورة فعالة بمواصلة "البرنامج الذاتي" الذي تمخضت عنه جولة أوروغواي بصيغته الموسعة التي اعتمدها مؤتمر سنغافورة الوزاري. ويتألف هذا البرنامج من العديد من المجالات الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية مثل مسألة الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك السعي إلى إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وتعزيز عملية الإصلاح في ميدان الزراعة، وتنفيذ اتفاق المنسوجات والملابس، لا سيما فيما يتعلق بإدماج المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية. وأحاط الوزراء علماً بالمداوولات التي جرت في الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالبلاغ الوزاري الصادر عن مسألة الوصول إلى الأسواق، باعتبار ذلك خطوة أولى في هذا الصدد، ودعوا جميع البلدان إلى تعزيز ما تحقق من نتائج.

٣٠ - ولاحظ الوزراء أنه يتحتم على البلدان النامية أن تتشاور بصورة وثيقة بشأن المسائل المتعلقة، في جملة أمور، بالتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة، والبرنامج الذاتي، والبرنامج الناشئ عن المؤتمرين الوزاريين الأول والثاني وجدول أعمال الجولة المتعددة القطاعات بغرض تنسيق المواقف كلما أمكن، على أن يتم ذلك، وإذا اقتضت الضرورة، عن طريق أفرقة عمل معنية بالائتلافات القائمة على أساس المواضيع. ونبه الوزراء بالتحديد إلى وجوب عدم إدراج المسائل الدخيلة التي لا تتصل مباشرة بالتجارة مثل قضايا العمال، والتي ينبغي مناقشتها في وكالة مناسبة مثل منظمة العمل الدولية، في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وشدد الوزراء أيضاً على ضرورة عدم استخدام القضايا البيئية كذريعة لفرض قيود مقلّعة على التجارة. وحثوا كذلك على بذل كافة الجهود لضمان أن يعكس النظام التجاري الدولي بالكامل منظور التنمية، من خلال ضمان تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما من حيث إتاحة وقت للتكيف يكفي للتعهد بإعلان التزامات بتحرير التجارة في المجالات الأخرى التي تكون فيها القدرة التنافسية للبلدان

النامية ما زالت في بدايتها. ودعا الوزراء إلى اتخاذ إجراءات حقيقية وعاجلة لتخفيف القيود في القطاعات ذات الأهمية بالنسبة لتلك البلدان، مثل المنسوجات، والملبوسات، والمنتجات الزراعية. ودعوا المجتمع الدولي إلى ضمان استجابة أي مفاوضات أخرى في مجال الخدمات، بصورة أتم وبطريقة أكثر توازنا لاحتياجات التنمية ولمستوياتها في البلدان النامية ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية مثل تخفيف القيود على حركة الأشخاص الطبيعيين للدخول إلى البلدان المتقدمة النمو، من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات. وشدد الوزراء على أهمية القيام باستعراضات لمختلف الاتفاقات بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة واتفاق تسوية المنازعات بصيغتها الواردة في تلك الاتفاقات. ودعوا كذلك إلى ترشيد الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي بما يكفل حماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والمحلية، وحقوق المزارعين؛ ووضع تدابير للتصدي للقرصنة البيولوجية ولضمان تقاسم مزايا التنوع البيولوجي بالكامل مع البلدان النامية. وحذر الوزراء أيضا من استخدام تدابير تقديرية أو حمائية مثل مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، وقواعد المنشأ، والحوافز التقنية التي تعوق التجارة.

٣١ - ولاحظ الوزراء أيضا أن موعد استعراض مختلف اتفاقات منظمة التجارة العالمية سيحل في المستقبل القريب. ويتعين على البلدان النامية أن تبدأ التحضير لعملية الاستعراض هذه في الوقت المناسب وأن تقدم مقترحات محددة، وأن تعزز التنسيق فيما بينها أثناء هذه العملية. ويتعين إخضاع المواضيع والمقترحات الجديدة المتعلقة بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية، والتي قدمتها البلدان المتقدمة النمو، للدراسة والتحليل المتأنيين من جانب بلدان الجنوب. ومن المهم بالنسبة للبلدان النامية وضع جدول أعمال إيجابي يشمل القطاعات ذات الأهمية بالنسبة لها مثل المنتجات الزراعية، حيث لا تزال التعريفات الجمركية في أسواق البلدان المتقدمة النمو مرتفعة، وفضلا عن التنفيذ السريع لاتفاقات المنسوجات.

٣٢ - وشدد الوزراء على أهمية تعزيز وتحقيق الطابع العالمي لمنظمة التجارة العالمية، ودعوا في هذا الصدد إلى التعجيل بعملية انضمام البلدان النامية التي تتقدم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دون عوائق سياسية، وبطريقة سريعة وشفافة، وتقديم المساعدة التقنية من جانب منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نطاق ولاية كل منهما، مما يسهم في دمج تلك البلدان في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بصورة سريعة وكاملة.

التصنيع

٣٣ - أكد الوزراء من جديد، الأهمية الملحة لتشجيع التصنيع كأداة دينامية للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكمساهم رئيسي في القضاء على الفقر وخلق فرص العمالة المنتجة في البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لعملية التنشيط والتحول المستمرة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وحث الوزراء الوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تكثيف التعاون فيما بينها لتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتنمية المشاريع، دعما لجهود التنمية في البلدان النامية. ودعا الوزراء المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا بغية تمكين البلدان الأفريقية من تعزيز التصنيع.

٣٤ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للدعم القيمّ المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاجتماع الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ والصين لتبادل الآراء في يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في نيويورك، لتشجيع المناقشات التحليلية والتقنية بشأن المواضيع المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو. وأيّد الوزراء الدور الرئيسي الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى البلدان النامية، ودعمها للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تشجيع التنمية المستدامة. وأعربوا عن الترحيب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإضفاء الطابع اللامركزي على أنشطتها بغية توفير خدمات أكثر فعالية واستجابة على الصعيد الميداني. ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتقوية دعمها السياسي والمالي المقدم إلى المنظمة من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها الجديدة. وفي هذا الصدد، حث الوزراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها تجاه اليونيدو، وذلك بأنه تسدد فوراً وبالكامل للمنظمة اشتراكاتها المقررة التي لم تسدد بعد.

إصلاح الأمم المتحدة

٣٥ - أكد الوزراء مجدداً الأهمية التي يولونها لتعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأعربوا عن اعتقادهم القوي بأنه ينبغي أن يتاح للأمم المتحدة تنمية قدرتها بالكامل من أجل تحقيق هذا الهدف.

٣٦ - وأكد الوزراء من جديد أن مقترحات وتدابير الإصلاح يجب أن تتسق بالكامل مع الخطة المتوسطة الأجل التي تشكل التوجيه الرئيسي لسياسة المنظمة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمقترحات وتدابير الإصلاح هو تمكين المنظمة من تنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي كلفت بها.

٣٧ - ولاحظ الوزراء أن الاقتراح المتعلق بالحدود الزمنية للمبادرات الجديدة ستكون له آثار بعيدة المدى على الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. وفي هذا الصدد شددوا على ضرورة قيام لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة، بالنظر في هذا الاقتراح من جميع جوانبه، قبل أن تنظر فيه الجمعية العامة وتتخذ إجراء بشأنه.

٣٨ - وفيما يتعلق بالاقتراح الوارد ضمن مقترحات الإصلاح والمتصلة بالميزنة على أساس النتائج، لاحظ الوزراء أن الاقتراح سيؤدي إلى خروج جذري عن الممارسات والإجراءات الحالية المتبعة في تخطيط البرامج وإعداد الميزانية والتي أكدت الجمعية العامة مراراً. وشددوا على ضرورة قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة، بإمعان النظر في التقرير الأكثر تفصيلاً، المطلوب أن يقدمه الأمين العام بشأن هذا الاقتراح. ولذا لا ينبغي للأمانة العامة اتخاذ أي إجراء للميزنة على أساس النتائج، إلى أن تبت الجمعية العامة بشأن الإجراء المناسب في هذه المسألة.

٣٩ - وسلم الوزراء بأهمية تعزيز الأمم المتحدة لكي تتصدى لتحديات الألفية الجديدة وأكدوا في هذا الصدد، على ضرورة أن يظل تنفيذ القرارات، التي اعتمدها الجمعية العامة في قراراتها ١٢/٥٢ ألف وباء

بشأن مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، قيد الإشراف والاستعراض الحكومي الدولي الوثيق، فضلا عن التقييم المستمر للآثار المترتبة عليها. وإلى جانب تنفيذ هذه القرارات، أكدوا أيضا على ضرورة مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء عملية النظر في هذه القرارات، بما فيها المواضيع والجوانب التي اتفقت فيها الأغلبية الساحقة على صياغة مبادئ توجيهية دقيقة وجليّة. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد بيان المبادئ المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والذي أكد في جملة أمور على ضرورة إتمام تنفيذ عملية الإصلاح على أن يكون هدفها الأساسي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على معالجة قضايا التنمية والاستجابة بصورة فعالة لاحتياجات التنمية في البلدان النامية.

٤٠ - ولاحظ الوزراء تعيين الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بوصفها "الجمعية العامة للذكرى الألفية"، باعتبارها المناسبة التي قد تتيح الفرصة لتجديد الدعم السياسي للأمم المتحدة، وتعزيز قضية التعددية وخاصة في مجالات التعاون الدولي لأغراض التنمية. ودعا الوزراء الأمين العام إلى أن يأخذ في الاعتبار بالكامل احتياجات وأولويات البلدان النامية عند التحضير للجمعية العامة للذكرى الألفية، وإلى تنظيم الأعمال التحضيرية بطريقة واضحة وديمقراطية وشفافة. ودعا الوزراء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التوصل إلى قرار في دورتها الثالثة والخمسين بشأن مختلف الجوانب التنظيمية للجمعية العامة للذكرى الألفية، بما في ذلك جدول أعمالها.

٤١ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم للموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكانهما الحالي. ودعوا البلدان النامية إلى دراسة تقرير فرقة العمل المعنية بالتنمية والمستوطنات البشرية التابعة للأمم المتحدة، بغرض التوصل إلى موقف موحد بشأن توصياتها.

حساب التنمية

٤٢ - رحب الوزراء بإنشاء باب جديد في الميزانية العادية للأمم المتحدة لحساب التنمية وبموجب قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠، وشددوا على ضرورة إخضاع حساب التنمية لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٣٥. وأكدوا ضرورة امتثال هذا الباب الجديد أيضا بالكامل للخطة المتوسطة الأجل الحالية والمقبلة، ولأنظمة وقواعد الأمم المتحدة، ولإجراءات الميزانية عند إعدادها، والنظر فيه، وتقييمه من جانب الهيئات المكلفة بذلك.

٤٣ - وشدد الوزراء على ضرورة استخدام الأموال المتاحة لحساب التنمية لغرض وحيد هو تكثيف أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، على أساس البرامج التي ووفق عليها في الخطة المتوسطة الأجل. وفي هذا الصدد شددوا كذلك على وجوب ألا يكون السعي من أجل استدامة حساب التنمية من خلال تدابير لا مبرر لها وغير سليمة دون مراعاة للآراء التي أعربت عنها البلدان النامية.

٤٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء المبادرة الرامية إلى تصنيف مختلف برامج وأنشطة الأمم المتحدة باعتبارها تكاليف غير برنامجية استنادا إلى افتراضات تحكمية، مما سيؤثر سلبا على قدرة المنظمة على

تنفيذ البرامج والأنشطة المسندة إليها. وإذ يلاحظ الوزراء أن جميع أنشطة الأمم المتحدة ترد ضمن برامج، فإنهم يحثون الأمين العام على عدم القيام بمثل هذا الاستعراض دون الاجابة على الأسئلة التي أثارها الدول الأعضاء.

٤٥ - وأكد الوزراء أن التدابير الاقتصادية المقترحة ينبغي ألا تسفر عن تخفيض في المستوى العام للميزانية العادية أو في مستوى الموظفين. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة توفير الموارد الكافية من أجل تنفيذ البرامج والأنشطة المشمولة بالولاية بالكامل. وعلاوة على ذلك أكد الوزراء على ضرورة عدم فرض أي حد أعلى للمستوى العام للميزانية العادية للأمم المتحدة.

البيئة والتنمية

٤٦ - أكد الوزراء من جديد أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال القرن ٢١. ومع تسليمهم بتحقيق عدد من النتائج الايجابية، ولا سيما من حيث وفاء البلدان النامية بالتزاماتها، فقد أعربوا عن قلقهم العميق من جراء عدم الوفاء بالتزامات الدولية التي قطعتها البلدان الصناعية على نفسها طوعا في اجتماع القمة في ريو، وخاصة ما يتعلق منها باعتماد موارد مالية جديدة وإضافية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية وتساهلية وتفضيلية.

٤٧ - وأكد الوزراء أهمية المتابعة الفعالة لبرنامج عمل بربادوس، ورحبوا بعقد دورة استثنائية مدتها يومين للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ لإجراء استعراض شامل لبرنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية وحثوا على ضرورة أن يقدم الاستعراض توصيات محددة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

٤٨ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتعزيز الفعالية المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الدولية ذات الصلة من أجل تعزيز برنامج العمل ودعوا إلى التصديق في وقت مبكر على بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤٩ - وأعرب الوزراء عن القلق لتزايد ضعف البلدان النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية، والتي لها آثار سلبية على السكان والاقتصاد والبيئة. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى استحداث آلية للتعاون من أجل منع الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والتخفيف منها، في الألفية المقبلة.

الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم بشأن تناقص الموارد المخصصة لتمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على دعم المؤسسات بموارد مالية كافية وثابتة ويمكن التنبؤ بها لتمكينهما من الاضطلاع بالأنشطة الموكولة إليهما.

متابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة

٥١ - لاحظ الوزراء أنه قد تكرر توافق دولي في الآراء بشأن مجموعة من المسائل ذات الأولوية للمجتمع الدولي، وتشمل في جملة أمور، البيئة والتنمية؛ والتنمية الاجتماعية؛ والسكان والتنمية؛ والمرأة والتنمية؛

والموئل والغذاء. وفي الوقت نفسه، كان تناقص الموارد اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام الذي تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء في المؤتمرات ومؤتمرات القمة مسألة مثيرة للقلق. وفي حين تبذل الجهود لتعزيز التنسيق وتحسين متابعة نتائج المؤتمرات، فقد أشار الوزراء إلى أن المتابعة الفعالة لنتائج المؤتمرات تتطلب أيضا اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بوسائل تنفيذها. ولاحظ الوزراء أيضا أنه يلزم أن تكون الجهود المبذولة لتحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية لتقييم التقدم المحرز في متابعة المؤتمرات ذات قاعدة عريضة وأن تشمل جميع جوانب نتائج المؤتمرات، بما في ذلك وسائل التنفيذ.

٥٢ - ورحب الوزراء بنتيجة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمشاكل العالمية للمخدرات، ولا سيما باعتماد الإعلان بشأن المبادئ التوجيهية لتقليل الطلب وخطة العمل لمكافحة التصنيع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها مما يسهم في التوصل إلى نهج متوازن وشامل بالفعل إزاء مشكلات المخدرات. وفضلا عن ذلك، شجع الوزراء على تنفيذ الإعلان وخطة العمل.

٥٣ - وكرر الوزراء أهمية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وحثوا المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل، ودعوا إلى تضافر الجهود لضمان نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩، ولاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٤ - وشدد الوزراء على أهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات اللاحقة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المزمع عقده في عام ٢٠٠٠. وأكد الوزراء أن عمليتي التحضير والاستعراض ينبغي أن تعززا التنفيذ الكامل لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٥٥ - وشدد الوزراء على أهمية عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ للقيام باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الموئل الثاني. كما شددوا على ضرورة ضمان أن تسهم طرائق إجراء هذا الاستعراض في تعزيز تنفيذ برنامج عمل الموئل.

أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية

٥٦ - شدد الوزراء على أن الاستعراض الشامل القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، يجب أن يؤدي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية. ورأى الوزراء أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية يجب أن يعالج مسألة كفاءة أن يتم تمويل البرامج والصناديق على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومستمر، ومتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. ولاحظ الوزراء مع التقدير المساهمة المتنامية الموفرة من عدد كبير من البلدان النامية في الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وهذا يبرهن بشكل واضح على استمرار ثقتها والتزامها بعمل هذه الهيئات. ودعا الوزراء البلدان المانحة التقليدية إلى زيادة مساهماتها على نحو ملحوظ في الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بغية تحقيق الأهداف المرسومة بدون إبطاء. وشدد الوزراء أيضا على أن إصلاحات الأمم المتحدة، والإصلاحات التي تضطلع بها

صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بما فيها تلك المضطلع بها في سياق استراتيجيات التمويل، يجب أن تحافظ على الخصائص الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية المتمثلة في الطابع العالمي والحيادي والمتعدد الأطراف والطوعي والقائم على المنح، وأن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة. وشدد الوزراء على أن توفير الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها هو عنصر حاسم في تحسين فعاليتها. وأهابوا بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تتخذ خطوات فعالة لكي تدرج مسألة التعاون بين بلدان الجنوب في برامجها الخاصة للمساعدة. وفضلا عن ذلك، حث الوزراء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على زيادة شراء السلع والخدمات من البلدان النامية. وشددوا على ضرورة أن تقوم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بتكثيف تنسيقها مع اللجان الإقليمية، ولا سيما أثناء مراحل البرمجة، وذلك بغية زيادة مساهمة اللجان الإقليمية إلى أقصى حد في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

أقل البلدان نموا

٥٧ - أقر الوزراء بأن أقل البلدان نموا هي أكثر أعضاء المجتمع الدولي ضعفا وتعاني أفدح المشاكل في مجال التنمية. وفي اقتصاد عالمي يتشكل على نحو متزايد بفعل عمليات العولمة والتحرير التجاري، هُمشت أقل البلدان نموا ونُحيت عن المسار الرئيسي. وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء النمو البطيء لاقتصادات أقل البلدان نموا. فقد تجاهلها الاستثمار الأجنبي، واستمر عبء دينها في التزايد، في حين ازدادت المساعدة الخارجية نقصا. وللاستفادة من الطائفة الواسعة للإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي تضطلع بها أقل البلدان نموا ومواصلتها، فإنه من الضروري زيادة تدفق الموارد الخارجية، وكذلك دعم جهود أقل البلدان نموا في مجال بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية. ولذلك فقد حث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على عكس الاتجاه الانحداري للمساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وإلى تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا في أقرب وقت ممكن. ودعا الوزراء أيضا المجتمع الدولي إلى القيام بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات تنفيذا كاملا، للتعجيل بعمليتي النمو والتنمية في هذه البلدان. وشددوا أيضا على أهمية الشروع في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في عام ٢٠٠١، والذي سيوفر إطارا للمعالجة الشاملة لمشاكل التنمية عموما في أقل البلدان نموا، بما في ذلك وضع برنامج عمل جديد يكون قابلا للتطبيق وله منحى عملي للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

٥٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار تهيمش أقل البلدان نموا. وأعلنوا أن إيقاف هذا الاتجاه وعكسه وتعزيز الاندماج العاجل في الاقتصاد العالمي يُعد بمثابة التزام أخلاقي على المجتمع الدولي. وأعربوا عن تصميمهم على العمل معا لزيادة تعزيز فرص وصول صادراتهما إلى الأسواق في سياق دعم جهود أقل البلدان نموا على بناء قدراتها. ورحبوا بالمبادرات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع منظمات أخرى لتنفيذ خطة العمل لأقل البلدان نموا، من خلال أمور منها المتابعة الفعالة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة للتنمية التجارية لأقل البلدان نموا، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأقر الوزراء أن التنفيذ الكامل لخطة العمل يتطلب مزيدا من التقدم نحو إعفاء الواردات من أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية. ودعوا أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة إلى تقديم مساعدة تقنية معززة بغية المساعدة على تنشيط قدرة أقل البلدان نمواً في مجال عرض منتجاتها ولمساعدتها على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التجارية المتولدة عن العولمة وتحرير التجارة. وحث الوزراء البلدان النامية على ضمان توافر الأموال اللازمة للمنظمة لكفالة تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً، المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا

٥٩ - أشار الوزراء إلى أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في أفريقيا ما زالت حرجية، نتيجة لمجموعة من العوامل التي تشمل النزاعات والأمراض والأوضاع الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية. وشددوا على ضرورة التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر والأزمات في أفريقيا وضمان الاستقرار والسلام لآجال طويلة والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) والتوصية الواردة فيه بوصفها حافزاً إضافياً لتعبئة الموارد للتنمية في أفريقيا.

٦٠ - ودعا الوزراء، بصفة خاصة، منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا ذاتها والرامية إلى التحول الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من التدابير، من بينها بناء القدرات، والإعفاء من الرسوم الجمركية وضمان إمكانية وصول السلع ذات الأهمية التصديرية لأفريقيا إلى الأسواق وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي، وخفض الدين، وإعادة تشكيل المعونة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦١ - وكرر الوزراء دعمهم لمختلف المبادرات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا، وحثوا على التعاون في تنفيذ جميع هذه المبادرات في إطار عمليات الاستعراض لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، على النحو المحدد في القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحالة الحرجة في الشرق الأوسط

٦٢ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة لاستمرار السياسات الاسرائيلية غير المشروعة والإجراءات المتخذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وخاصة أنشطة الاستيطان، وإغلاق الأراضي الفلسطينية واحتباس الإيرادات الفلسطينية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة المحافظة على السلامة الإقليمية لكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمان حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع واحترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة المساعدة الدولية لدعم جهود التنمية الفلسطينية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ودعوا المجتمع الدولي المانح إلى الوفاء بتعهداته وتقديم المساعدة المالية إلى السلطة الفلسطينية.

٦٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وغيرها من الأراضي العربية، مما يسبب تدهورا خطيرا في الأوضاع المعيشية للسكان العرب تحت الاحتلال، كما يؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في المنطقة. وأعربوا أيضا عن قلقهم الشديد إزاء تصاعد السياسات الإسرائيلية لبناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس والجولان السوري المحتل، في انتهاك للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. كما أكدوا من جديد دعمهم للشعب الفلسطيني فيما يبذله من جهوده لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، بما فيه القدس. وأعادوا أيضا تأكيد دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط، الهادفة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، دعا الوزراء بإلحاح إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها وإلى تقديم الدعم الدولي لإنعاش وإتمام عملية السلام انطلاقا من النقطة التي توقفت عندها، مؤكداين على ضرورة احترام جميع الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مرحلة سابقة من محادثات السلام. كما أكد الوزراء من جديد أيضا المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين، ودعوا إسرائيل إلى الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان.

حالة الأمم المتحدة المالية والإدارية والمتعلقة بمسائل الميزانية

٦٤ - كرر الوزراء التأكيد على قلقهم الشديد إزاء الحالة المالية الصعبة والمزمنة للمنظمة وأكدوا من جديد أن السبب الرئيسي للعسر المالي لا يزال يتمثل في إخفاق بعض البلدان المتقدمة النمو في سداد اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية ولميزانيات عمليات حفظ السلام كاملة، في حينها ودون شروط.

٦٥ - كما أكد الوزراء الطبيعة الحكومية الدولية للأمم المتحدة، وجددوا تأكيدهم على الالتزام القانوني للدول الأعضاء بأن تتحمل نفقات المنظمة وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة وشروط سداد الاشتراكات المقررة والمتأخرات كاملة، في حينها ودون شروط. واعترف الوزراء، في هذا الصدد، بضرورة التعبير عن تفهم مؤيد للدول الأعضاء غير القادرة مؤقتا على الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة مواجهتها لصعوبات اقتصادية حقيقية.

٦٦ - وأكد الوزراء من جديد على أن مبدأ "القدرة على الدفع" يشكل معيارا أساسيا لقسمة نفقات الأمم المتحدة. وشددوا كذلك على ضرورة عدم تحديد الأنصبة المقررة للبلدان النامية بمعدل أعلى من قدرتها على الدفع نتيجة إجراء أية تعديلات في جدول الأنصبة المقررة.

٦٧ - كما أكد الوزراء مجددا على ضرورة أن تعتمد، بصفة أساسية، المبادئ الواردة في الجدول الخاص للأنصبة المقررة، المحدد في القرارين ١٨٧٤ (د/٤ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ و ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ لقسمة تكاليف عمليات حفظ السلام. وشددوا، في هذا الصدد، على ضرورة أن يبين جدول تمويل تلك العمليات بوضوح المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن

والحالة الاقتصادية التي تواجهها بلدان أخرى أو مجموعات أخرى من البلدان، لا سيما البلدان النامية. وأكد الوزراء كذلك، في هذا السياق، على أن وضع حد أقصى وحد أدنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هو أمر غير مقبول على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، أشار الوزراء إلى أن أقل البلدان نمواً من الناحية الاقتصادية تملك قدرات محدودة للمساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

٦٨ - كما كرر الوزراء تأكيد قلقهم بشأن التخفيضات المالية المتواصلة في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة التي سبق وأصبحت محدودة للغاية، الأمر الذي لا يزال يهدد أداء الأمم المتحدة ذاته ومن شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة المنظمة على التنفيذ الكامل لبرامجها وأنشطتها التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء، وفقاً للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وبتركيز خاص على التعاون الدولي والإقليمي من أجل تحقيق التنمية. وشدد الوزراء، في هذا الصدد، على الحاجة إلى أن تعتمد عملية إصلاح للأمم المتحدة، إلى تعزيز وليس إلى إضعاف تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة وهيكل الدعم المتصلة بالأمانة العامة. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء معدل الشغور العالي، خاصة في الميادين الاقتصادية، مما أعاق تنفيذ البرامج وينبغي عدم السماح بمواصلة ذلك في المستقبل.

٦٩ - وقرر الوزراء أنه ينبغي مراعاة الإجراءات الحالية المتعلقة بالميزانية حسبما وردت في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ وتنفيذها بكل جوانبها على أكمل وجه. وينبغي تقديم مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة والميزانية البرنامجية المقترحة وفقاً لهذا القرار فحسب. وإضافة إلى ذلك، أكد الوزراء من جديد على منح أولويات متساوية لبرامج وأنشطة الأمم المتحدة حسبما اتفق عليه في الخطة المتوسطة الأجل وفي سائر قرارات الجمعية العامة.

٧٠ - وشدد الوزراء على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٢ وأعربوا عن قلقهم إزاء الحصة التافهة للبلدان النامية في مشتريات الأمم المتحدة. وشددوا كذلك على ضرورة أن تستند مشتريات الأمم المتحدة إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع توفير معاملة تفضيلية للبلدان النامية. وأكد الوزراء أيضاً على ضرورة أن تكون قوائم موردي الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة.

٧١ - وجدد الوزراء تأكيدهم على ضرورة أن يضطلع موظفو الخدمة المدنية الدولية بجميع برامج وأنشطة الأمم المتحدة المقررة، وفقاً للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأكدوا أنه، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٣٤/٥٢، و ٢٤٨/٥٢، ينبغي أن يلغى تدريجياً وجود الموظفين المعارين دون مقابل بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٩٩.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٢ - أكد الوزراء من جديد أنهم ملتزمون بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وكرروا الإعراب عن اقتناعهم بأن هذا التعاون يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من جهود البلدان النامية التي ترمي إلى تشجيع النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية والتنمية المعجلة. وكذلك كرروا القول بأنهم على قناعة بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمثل مجرد وسيلة للاستفادة من التكاملات القائمة والمحتملة في

اقتصادات البلدان النامية، بل إنه يمكن أيضا أن يساهم في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز الاقتصاد العالمي.

٧٣ - وبغية تكثيف التعاون الآخذ في الاتساع فيما بين بلدان الجنوب، طلب الوزراء من البلدان النامية استكشاف سبل للتعاون في ميادين مثل التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتطوير الهياكل الأساسية، وإضفاء مزيد من الفعالية على نظام الأفضليات التجارية المعمم، وتحسين مرافق الائتمان التجاري للتجارة بين بلدان الجنوب، وتشجيع نقل التكنولوجيا داخل بلدان الجنوب والاستثمارات المباشرة الأجنبية. وطالبوا بالتحديد بالنظر في إنشاء صندوق للهياكل الأساسية من أجل تيسير عملية تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية والإسراع بها، بما في ذلك استكشاف طرائق لتمويل مثل هذا الصندوق من جميع المصادر الممكنة.

٧٤ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالعرض الذي قدمته حكومة إندونيسيا لاستضافة اجتماع رفيع المستوى في بالي، يعقد خلال الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، مع تركيز رئيسي على تحديد استراتيجيات جديدة لتعجيل حركة التجارة والاستثمارات والتعاون المالي والتقني فيما بين التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية للبلدان النامية. وفي هذا السياق، سيؤدي اجتماع بالي إلى الإسراع بتنفيذ برنامج عمل كاراكاس مع مراعاة الحقائق الجديدة في العالم النامي. كما أعربوا عن أملهم في أن يضع هذا الاجتماع برنامج عمل ملموس يمكن البلدان النامية من الاستجابة بفعالية للتحديات والفرص التي أوجدها كل من العولمة وتحرير الاقتصاد. ودعا الوزراء جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ إلى المشاركة بنشاط وإرسال وفود رفيعة المستوى لتمثيلها في ذلك الاجتماع.

٧٥ - ورحب الوزراء بعقد أول معرض تجاري ومؤتمر قمة تجاري هندي - مجموعة الـ ٧٧ والصين - في نيودلهي في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وأعربوا عن أملهم بأن يكثف المعرض التفاعل التجاري والاستثماري والتكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب.

٧٦ - وأكد الوزراء أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية قد تطور تماما ليشكل جانبا أساسيا من العملية التاريخية للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأكدوا من جديد أن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يمد جسرا طبيعيا للمشاركة الفعالة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة لتحقيق تكامل تنفيذي أوثق بين التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية دعم تنفيذ برنامج عمل كاراكاس، وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدته الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مواصلة توسيع نطاق هذا التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ لمنفعة البلدان النامية كافة. وفضلا عن ذلك، رحب الوزراء بقرار الجمعية العامة إحياء الذكرى العشرين لخطة عمل بوينس آيرس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ودعوا كافة البلدان ومنظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة على نحو ناشط جدا في هذا الاحتفال وكذلك في معرض التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٧ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بنتائج الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى بشأن مؤتمر قمة الجنوب الذي عقد في جاكارتا يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وقرروا، في هذا السياق، عقد مؤتمر قمة الجنوب في العام ٢٠٠٠. ورحب الوزراء بالعرض السخي الذي قدمته حكومة كوبا لاستضافة مؤتمر القمة، ودعت رئيس مجموعة ال ٧٧ للاضطلاع بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، ولابتكار المنهجيات، بما فيها التوقيت، وجدول الأعمال، والترتيبات الضرورية الأخرى التي يستوجبها مؤتمر القمة، وذلك بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف.

٧٨ - ووافق الوزراء على البيان المالي لعام ١٩٩٨ وناشدوا الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ تقديم مساهمات سخية إلى "حساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" من أجل تيسير تنفيذ برنامج عمل كاراكاس. وكانت ثمة مناشدة خاصة للأعضاء الذين لم يسهموا بعد، كيما يقوموا بذلك، كما وجه نداء للأعضاء الذين أسهموا بالفعل لكي يزدوا من مساهماتهم.

٧٩ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء صندوق بيريز - غريرو الاستثنائي المقدم وفقا لتوجيهات استخدام الصندوق، كما وافقوا على التوصيات الواردة فيه. وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق، وأثنوا على جهود الرئيس الرامية إلى توسيع موارد الصندوق بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطالبوا أيضا بعقد جلسات إعلامية في حينها عن أداء صندوق بيريز - غريرو الاستثنائي للمشاريع الموافق عليها ونشر التوجيهات المتعلقة باستخدام الأموال وإنفاقها.

٨٠ - وأثنى الوزراء على تعهد رؤساء/ منسقي مجموعة ال ٧٧ في اجتماعهم السنوي بأن يعززوا التنسيق فيما بينهم وأن يعملوا معا بطريقة أكثر تلاحما وانسجاما بهدف تعزيز تفاعل مختلف فروع مجموعة ال ٧٧ في جميع المحافل المتعددة الأطراف. وأشار الوزراء، في هذا السياق، إلى مبادرة الفروع لتعزيز الفعالية المؤسسية لمجموعة ال ٧٧ في جميع الفروع من خلال إنشاء مكاتب اتصال، وفقا للقرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري الخاص لمجموعة ال ٧٧، والذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي معرض الترحيب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا، في واشنطن، مجموعة ال ٢٤ لإنشاء أمانتها الدائمة، أكد الوزراء على الأهمية التي يوليها رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك لتنفيذ القرار الذي اتخذه رؤساء/ منسقي الفروع في حزيران/يونيه ١٩٩٦ الرامي إلى إنشاء أمانة دائمة في مكتب الرئيس، حسب طلب الاجتماع الوزاري العشرين، وطلبوا إلى رئيس مجموعة ال ٧٧ أن يقدم تقريراً بشأن المسألة إلى الاجتماع الوزاري المقبل.

٨١ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن الاحتفال، في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بالذكرى ال ٣٥ لإنشاء مجموعة ال ٧٧ يشكل فرصة للتأكيد من جديد على التزام مجموعة ال ٧٧ بتنفيذ أهدافها ومقاصدها في ضوء التحديات الجديدة التي تواجه البلدان النامية. وطلب الوزراء إلى رئيس مجموعة ال ٧٧ إجراء المشاورات المناسبة من أجل اتخاذ قرار بشأن طريقة إحياء ذكرى هذا الحدث الهام في عام ١٩٩٩، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماع خاص لمجموعة ال ٧٧ على مستوى ملائم.

— — — — —